

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار  
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية  
عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد فايز حمارنة  
وعضوية القضاة السادة  
محمد المحادين، هاني قاقيش، د. فؤاد الدرادكة، د. عيسى المومني

المميز :-

سائد خالد محمد زيد .  
وكلاؤه المحامون أيمن سليمان الحديدي وناريمان الروسان  
وعاطف عبد السلام المجالي وهيام يعقوب بدران .

المميز ضدها :-

شركة طيور الخليج لمواد البناء ويمثلها مالكها السيد فارس محمد  
يوسف أبو ميالة .  
وكيلها المحامي مأمون عارف الشهبان .

بتاريخ ٢٠١٣/٣/٣ قدم هذا التمييز للطعن في القرار الصادر  
عن محكمة استئناف حقوق عمان في القضية رقم (٢٠١١/٤١٧٣٩) فصل  
٢٠١٣/١/٣١ القاضي : (إكساء الحكم الأجنبي الصيغة التنفيذية لتنفيذه في  
المملكة الأردنية الهاشمية وتضمن المستدعي ضده الرسوم والمصاريف ومبلغ  
(٣٠٠) دينار أتعاب محاماة عن مرحلة الاستئناف) .

وتتلخص أسباب التمييز فيما يأتي :-

١- أخطأت المحكمة وخالفت أحكام القانون وخصوصاً أحكام الفقرة الأولى من المادة (٧) من قانون تنفيذ الأحكام الأجنبية رقم (٨) لسنة (١٩٥٢) .

٢- إن قرار المحكمة باعتبار أن شروط تنفيذ الحكم قد توافرت في الطلب على الرغم من أن القرار الصادر عن محكمة الشارقة الابتدائية موضوع الطلب ثبت من حيثياته عدم حضور المميز لجلسات المحاكمة لعدم وجوده أو تواجده في إمارة الشارقة وبالتالي حرم من تقديم دفاعه .

٣- وعلى سبيل التناوب، إن الحكم موضوع الطلب صدر بحق المميز عن محكمة الشارقة الاتحادية الابتدائية لم يكتسب الدرجة القطعية .

٤- أصدرت المحكمة قرارها ببرد الاستئناف دون أن تأخذ بعين الاعتبار أن قرار الحكم المطلوب إكساؤه مخالف للقانون .

٥- المحكمة لم تبحث أياً من الأسباب التي تمت إثارتها من قبل المميز ضمن اللائحة الجوابية المقدمة من قبله وضمن المرافعة الخطية ولم تناقشها ولم تعالجها ولم تبين سبب عدم بحثها وبالتالي قرارها مخالف للقانون .

٦- أخطأت المحكمة فيما توصلت إليه ذلك أن شروط تنفيذ الحكم غير متوافرة في الطلب إلا أن المحكمة قررت عدم إجازة البينة للمستأنفة وحرمته من حقه في إثبات دفعه .

٧- جانبت المحكمة الصواب بما ذهبت إليه من أن المميز لم ينكر البينات سيما وأن موضوع الطلب هو إكساء حكم أجنبي صيغة التنفيذ والمحكمة دورها ينحصر في البحث فيما إذا كانت شروط تنفيذ الحكم متوافرة أم لا مما يجعل قرارها مخالفاً للقانون .

لهذه الأسباب طلب وكلاء المميز قبول التمييز شكلاً وفي الموضوع نقض القرار المميز .

بتاريخ ٢٠١٣/٣/٧ قدم وكيل المميز ضدها لائحة جوابية طلب في نهايتها قبولها شكلاً وفي الموضوع رد التمييز .

### القول

بعد التدقيق والمداولة قانوناً نجد إن أوراق الدعوى تشير إلى إن المستدعية شركة طيور الخليج لمواد البناء ويمثلها مالكيها فارس محمد يوسف أبو ميالة / وكيله المحاميان ماهر السرحان ومحمود خلف كانت بتاريخ ٢٠١١/١/١٨ قد تقدمت بالطلب رقم (٢٠١١/٦٦) لدى محكمة بداية حقوق شمال عمان بمواجهة المستدعي ضده سائد خالد محمد زيد للمطالبة بإكساء حكم أجنبي الصيغة التنفيذية لغايات تنفيذه في المحاكم الأردنية بقيمة (٢٠٢٩٠٠) درهم إماراتي أو ما يعادلها بالدينار الأردني (٣٩١٠٠) دينار .

### على سند من القول :-

(١) بتاريخ ٢٠٠٧/٨/١ قام المستدعي ضده باستدانة مبلغ (١٩٠٠٠٠) درهم إماراتي أو ما يعادلها بالدينار الأردني من المستدعية مثبتة بموجب سند دين خطي .

(٢) طالبت المستدعية المستدعي ضده مراراً وتكراراً لسداد الدين إلا أنه ممتنع عن السداد وما زال دون أي سبب و / أو مبرر قانوني .

(٣) أقامت المستدعية الدعوى رقم (٢٠٠٨/١٧٨٢) لدى محكمة الشارقة الاتحادية الابتدائية وقد حصلت على حكم اكتسب الدرجة القطعية .

باشرت محكمة بداية حقوق شمال عمان النظر في الطلب وبعد استكمال إجراءات التقاضي أصدرت بتاريخ ٢٠١١/٢/٢٨ قرارها المتضمن :-

إكساء الحكم الصادر عن محكمة الشارقة الاتحادية الابتدائية الذي يحمل الرقم (٢٠٠٨/١٧٨٢) تاريخ ٢٠١٠/١٢/١٩ صيغة التنفيذ وتضمنين المستدعي ضده الرسوم والمصاريف ومبلغ (٥٠٠) دينار أتعاب محاماة .

لم يقبل المستدعي ضده سائد خالد محمد زيد بقضاء محكمة الدرجة الأولى فطعن بالقرار الصادر عنها استئنافاً لدى محكمة استئناف عمان التي نظرت الطعن مرافعةً وبعد استكمال إجراءات التقاضي أصدرت بتاريخ ٢٠١٣/١/٣١ قرارها رقم (٢٠١١/٤١٧٣٩) ويتضمن :-

إكساء الحكم الأجنبي الصيغة التنفيذية لتنفيذه في المملكة الأردنية الهاشمية وتضمنين المستدعي ضده الرسوم والمصاريف ومبلغ (٣٠٠) دينار أتعاب محاماة عن هذه المرحلة .

لم يقبل المستدعي ضده المستأنف (المميز) بالقرار الاستئنافي المشار إلى منطوقه أعلاه فطعن فيه تمييزاً للأسباب الواردة في لائحة التمييز المقدمة بتاريخ ٢٠١٣/٣/٣ ضمن المهلة القانونية .

بتاريخ ٢٠١٣/٣/٧ تبلغ وكيل المستدعية (المميز ضدها) لائحة التمييز وتقدم بلائحة جوابية بتاريخ ٢٠١٣/٣/٧ ضمن المهلة القانونية .

ورداً على أسباب الطعن :-

وعن السببين الأول والثاني :-

الذين يخطئ فيهما الطاعن محكمة الاستئناف ومخالفتها القانون وخصوصاً المادة (٧/أ) من قانون تنفيذ الأحكام الأجنبية رقم (٨) لسنة (١٩٥٢) حيث إن المميز لم يتبلغ مذكرة الحضور من محكمة الشارقة حيث إنه ومنذ عام (٢٠٠٨) غادر دولة الإمارات

ولم يعد إليها ولم يكن مقيماً فيها بعد هذا التاريخ ولم يتعاطى أي عمل هناك وبالتالي حرم من تقديم دفاعه .

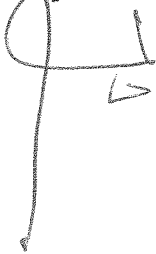
وفي ذلك نجد من الاطلاع على الحكم الصادر عن محكمة الشارقة الاتحادية الابتدائية إنه إذا كان الحكم المطلوب تنفيذه مكتسب الدرجة القطعية، فإن ذلك لا يسلب حق محكمة البداية برفض الطلب إذا قامت إحدى الحالات المنصوص عليها في المادة (٧) من قانون تنفيذ الأحكام الأجنبية .

ولما كان الثابت من الحكم الصادر عن محكمة الشارقة الاتحادية عدم حضور المميز لإبداء أي دفاع فيجب على محاكم الموضوع التأكد فيما إذا كان قد تبلغ مذكرة الحضور بصورة أصولية و / أو التثبت فيما إذا كان مقيماً أو يتعاطى أعمالاً بتاريخ إقامة الدعوى لدى إمارة الشارقة أو الإمارات العربية المتحدة حتى تتمكن من معرفة توافر الشروط المنصوص عليها في المادة (٧/أ/ج) من قانون تنفيذ الأحكام الأجنبية رقم (٨) لسنة (١٩٥٢) الأمر الذي يجعل صدور القرار المطعون فيه سابقاً لأوانه، وهذين السببين يردان عليه ويوجبان نقضه .

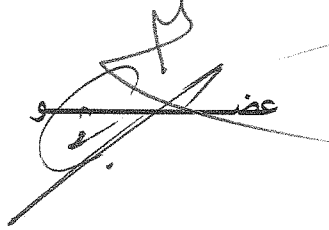
لهذا وتأسيساً على ما تقدم ودون الحاجة للرد على باقي أسباب الطعن نقرر نقض القرار المطعون فيه وإعادة الأوراق إلى مصدرها لإجراء المقتضى القانوني .

قراراً صدر بتاريخ ٩ صفر سنة ١٤٣٥ هـ الموافق ١٢/١٢/٢٠١٣ م.

القاضي المترئس

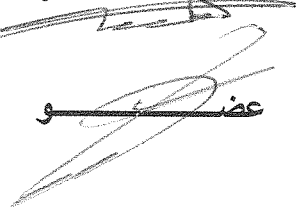


عضو



عضو

عضو



عضو

رئيس الديوان

دقيق/ غ . ع

